اللجنـ ـة المعنيـــ ـة بممارسـ ـة الـ شعب الفلـ سطيني لحقوقـــه غير القابلة للتصرف

و

شعبة حقوق الفلسطينيين

مذكرة إعلامية

الأمم المتحدة

نيويورك، 2008

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الولاية والأهداف

عُرضت قضية فلسطين على الجمعية العامة للمرة الأولى في عام 1947حينما قررت الجمعية تقسيم فلسطين إلى دولتين، دولة عربية وأخرى يهودية، مع الاحتفاظ بمركز دولي خاص للقدس (القرار 181 (د-2) المؤرخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947). وبما أن الدولة العربية لم ترَ النور وبسبب الحروب المتعددة التي شهدتها المنطقة، نوقشت قضية فلسطين وفي السنوات اللاحقة إما كجزء من النزاع الشامل في الشرق الأوسط أو من حيث جوانبها المتعلقة باللاجئين أو حقوق الإنسان. ولم تتسن إلا في عام 1974إعادة وضع قضية فلسطين على جدول أعمال الجمعية كقضية وطنية وإعادة تأكيد حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وذكرها بصورة محددة. فقد ذكرت الجمعية في قرارها 3236 (د-29)، المؤرخ 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1974، أن هذه الحقوق تشمل: الحق في تقرير المصير دون تدخل خارجي؛ والحق في الاستقلال الوطني والسيادة؛ وحق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا عنها واقتلعوا منها. كما ذكرت الجمعية أن إعمال هذه الحقوق أمر لا غنى عنه لحل قضية فلسطين.

وفي عام 1975، قررت الجمعية العامة، بعد إعرابها عن قلقها الشديد لعدم إحراز تقدم نحو ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، إنشاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وبموجب القرار 3376 (د-30) المؤرخ 10 تشرين الثاني/نوفمبر 1975، أسندت الجمعية إلى اللجنة، وهي الهيئة التابعة للأمم المتحدة المكرسة حصرا لقضية فلسطين، مهمة النظر في وضع برنامج تنفيذي توصي به الجمعية، يكون القصد منه تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه. كما طُلب من اللجنة أن تقدم تقريرها وتوصياتها إلى الأمين العام في موعد لا يتجاوز 1 حزيران/يونيه 1976، ليحيلها إلى مجلس الأمن.

وأكدت اللجنة، في التقرير الأول الذي قدمته إلى مجلس الأمن في حزيران/يونيه 1976، أن قضية فلسطين هي "جوهر مشكلة الشرق الأوسط" وأنه لا يمكن تصور أي حل لا يأخذ التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني في عين الاعتبار التام. وحثت اللجنة المجلس على العمل لاتخاذ إجراءات تؤدي إلى حل عادل، آخذا في الاعتبار جميع السلطات التي يخولها إياه ميثاق الأمم المتحدة. وتضمنت توصيات اللجنة خطة من مرحلتين لعودة الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم؛ وجدولا زمنيا لانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة بحلول 1 حزيران/يونيه 1977، مع نشر قوات مؤقتة لحفظ السلام لتيسير العملية، إذا دعت الضرورة؛ ووقف بناء المستوطنات؛ وإقرار إسرائيل بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة إلى حين انسحابها منها؛ والإقرار بالحق الطبيعي للفلسطينيين في

تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة في فلسطين. واعتبرت اللجنة أيضا أن على الأمم المتحدة واجبا ومسؤولية تاريخيين يلزمانها بتقديم كل مساعدة يقتضيها العمل على إنماء الكيان الفلسطيني المقبل وازدهاره اقتصاديا.

ولم يعتمد مجلس الأمن توصيات اللجنة بسبب قيام أحد الأعضاء الدائمين فيه بالتصويت معارضا، وبالتالي لم تنفذ. إلا أنها أقرت بأغلبية ساحقة في الجمعية العامة التي تتلقى من اللجنة تقارير سنوية. وأكدت الجمعية من جديد أن الحل العادل والدائم في الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه دون التوصل إلى حل عادل لمشكلة فلسطين على أساس حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه غير القابلة للتصرف. كما طلبت الجمعية من اللجنة أن تبقي الحالة المتعلقة بقضية فلسطين قيد الاستعراض وأن تقدم تقارير واقتراحات بشأنها إلى الجمعية العامة أو مجلس الأمن حسب الاقتضاء، وأن تشجع نشر المعلومات المتعلقة بتوصياتها على أوسع نطاق ممكن من خلال المنظمات غير الحكومية وغير ذلك من الوسائل المناسبة.

وتنفيذا لهذه الولاية، جرى توسيع برنامج عمل اللجنة تدريجيا. وبإنشاء وحدة داعمة في الأمانة العامة للأمم المتحدة في عام 1978 (أُطلق عليها في ما بعد اسم جديد هو "شعبة حقوق الفلسطينيين")، بدأت اللجنة عقد اجتماعات ومؤتمرات دولية، من بينها اجتماعات مع المجتمع المدني، في جميع مناطق العالم، بمشاركة شخصيات سياسية وممثلين عن حكومات ومنظمات حكومية دولية ومسؤولين في الأمم المتحدة وأكاديميين وممثلين عن وسائط الإعلام. وأقامت علاقة من التعاون المستمر مع شبكة واسعة من المنظمات غير الحكومية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني الناشطة بشأن قضية فلسطين. وبمناسبة الذكرى السنوية لصدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين في عام 1947، اعتُبر يوم 29 تشرين الثاني/نوفمبر اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني؛ وفي هذا اليوم من كل سنة تنظم اللجنة أنشطة خاصة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك وترعى أنشطة مماثلة في مكتبي الأمم المتحدة في جنيف وفيينا.

وخلال الفترة 1982-1983، قامت اللجنة بدور الهيئة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الذي عقد في جنيف في الفترة من 29 آب/أغسطس إلى 7 أيلول/سبتمبر 1983. واعتمد المؤتمر إعلانا وبرنامج عمل لإعمال حقوق الفلسطينيين تضمَّنا مبادئ توجيهية لحل قضية فلسطين عن طريق عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط برعاية الأمم المتحدة. وأيدت الجمعية العامة اقتراح عقد المؤتمر والمبادئ التوجيهية المتعلقة به، ثم نُقح الاقتراح والمبادئ التوجيهية في عام 1988، عقب "إعلان الاستقلال" الفلسطيني والبيان الذي أدلى به ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في الجلسة التي عقدتها الجمعية العامة في جنيف.

وفي الثمانينيات، أولت اللجنة أولوية عليا في برنامج عملها للتشجيع على عقد مؤتمر السلام الدولي المقترح. كما ظلت اللجنة تتابع الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتدعو إلى اتخاذ تدابير دولية تكفل احترام السلطات الإسرائيلية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، لا سيما بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى في كانون الأول/ديسمبر عام 1987.

وفي عام 1991، رحبت الجمعية العامة بانعقاد مؤتمر للسلام في مدريد، في 30 تشرين الأول/أكتوبر، برعاية الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، بغرض التوصل إلى تسوية على أساس قراري مجلس الأمن 242 (1967) و 338 (1973). واعتبرت الجمعية العامة أن عقد مؤتمر برعاية الأمم المتحدة، على غرار ما اقتُرح سابقا، يسهم في تعزيز السلام في المنطقة. وأبدت اللجنة، من جانبها، تأييدها لمؤتمر مدريد ورأت أن تأدية الأمم المتحدة ومجلس الأمن والأمين العام دورا نشطا أمر جوهري لا بد منه لنجاح عملية السلام. وأكدت اللجنة من جديد التوافق الدولي على أن نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أمر لا غنى عنه لتحقيق السلام، وأعربت عن أملها في أن تعترف الحكومة الإسرائيلية بتلك الحقوق وتحترمها وأن تحدث تغييرات جذرية في سياساتها لتحقيق السلام.

وفي أعقاب اعتراف حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية كل منهما بالآخر وتوقيعهما في أيلول/سبتمبر 1993 "إعلانَ المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت"، رحبت اللجنة بهذا التطور في عملية السلام معتبرةً إياه خطوة هامة نحو تحقيق سلام شامل وعادل ودائم وفقا لقراري مجلس الأمن 242 (1967) و 338 (1973) وسائر قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بهذا الشأن. ودعت اللجنة المجتمع الدولي إلى تكثيف دعمه ومساعداته للشعب الفلسطيني تحت لواء قيادته المعترف بها، أي منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك لكفالة النجاح في تنفيذ الاتفاق الذي جرى التوصل إليه. وشددت اللجنة خاصة على ضرورة إشراك الأمم المتحدة إشراكا كاملا في عملية السلام وفي إنشاء السلطة الفلسطينية، وفي توفير جميع المساعدات المطلوبة للشعب الفلسطيني في جميع المجالات. كما رحبت الجمعية العامة من جانبها بإعلان المبادئ وأكدت من جديد "أن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية دائمة في ما يتعلق بقضية فلسطين إلى أن تحل هذه القضية من جميع جوانبها على نحو مرضٍ وفقا للشرعية الدولية".

وفي السنوات التي تلت ذلك، رحبت اللجنة بتوقيع عدة اتفاقات ثنائية تنفيذا لإعلان المبادئ، لا سيما الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة المبرم في أيلول/سبتمبر عام 1995، وبغيره من التطورات الإيجابية، مثل انسحاب القوات الإسرائيلية الجزئي وانتخاب المجلس التشريعي الفلسطيني ورئيس السلطة الفلسطينية. كما أعربت عن اعتقادها أنه يجب على إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، أن تقر خلال الفترة الانتقالية بما عليها من واجبات بمقتضى اتفاقية جنيف الرابعة وأن تحترمها.

وفي أواخر التسعينيات، بدأت اللجنة تعرب عن قلقها المتزايد إزاء جمود العملية السياسية وتصاعد حدة التوتر والعنف في المنطقة. وشاركت في اجتماعات مجلس الأمن والجمعية العامة، بما فيها الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية، التي عقدت لبحث الحالة المتدهورة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ودانت اللجنة جميع أعمال العنف ضد المدنيين، ولكنها أعربت في الوقت ذاته عن استيائها من موقف حكومة إسرائيل والإجراءات التي تتخذها بشأن مسألة القدس وبناء المستوطنات ومصادرة الأراضي وتدابير العقاب الجماعي التي خلفت على الشعب الفلسطيني وعلى أحواله المعيشية أثرا مدمرا وقوضت جهود السلام. وقد ازدادت مشاعر القلق هذه عقب اندلاع الانتفاضة الثانية، أو انتفاضة الأقصى، في أواخر أيلول/سبتمبر 2000.

وفي عام 2002، شرعت إسرائيل تبني جدارا في الضفة الغربية المحتلة. وأسفر ضم أراضٍ فلسطينية عن عواقب اقتصادية واجتماعية كارثية على أكثر من 000 80 فلسطيني. وتذكّر اللجنة الحكومة الإسرائيلية بضرورة وفائها بما عليها من واجبات بمقتضى اتفاقية جنيف الرابعة.

وبناء على طلب الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، أصدرت محكمة العدل الدولية في 9 تموز/يوليه 2004، فتوى بشأن التبعات القانونية لبناء إسرائيل جدارا في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها. واعتبرت المحكمة أن بناء الجدار والنظام المرتبط به يتنافيان مع القانون الدولي، وأن إسرائيل ملزمة بوقف بناء الجدار وإزالة الأجزاء التي بُنيت منه على الأراضي الفلسطينية ودفع تعويضات للفلسطينيين الذين أثر هذا الجدار سلبا في حياتهم. وفي كانون الأول/ديسمبر 2006، طلبت الجمعية العامة إعداد سجل بالأضرار التي ألحقها بناء الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي أيار/مايو 2007، عيَّن الأمين العام ثلاثة خبراء دوليين للشروع في إعداده.

ودأبت اللجنة على تأييد جميع الجهود الدولية الرامية إلى وقف العنف واستئناف مفاوضات السلام بغية إنهاء الاحتلال وحل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها. وفي عام 2002، رحبت اللجنة بتأكيد رؤية مجلس الأمن في 1397 (2002) التي تتوخى منطقة تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب، ضمن حدود آمنة ومُعترف بها. وحثت اللجنة على تحقيق هذا الهدف على وجه السرعة، من خلال آلية ملموسة تنفذ خطوة بخطوة تشمل المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، وفي إطار زمني محدد. وفي هذا الصدد، اعتبرت اللجنة أن ما يبعث على الأمل أيضا هو مبادرة السلام التي اتخذتها الدول العربية في مؤتمر القمة الذي عقدته في بيروت في 28 آذار/مارس 2002، وطلبت اللجنة من إسرائيل أن تستجيب لهذه المبادرة بحُسن نية.

وأعربت اللجنة عن دعمها للجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة الرباعية الدبلوماسية التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، لا سيما الشروع في

تنفيذ "خريطة طريق قائمة على الأداء تفضي إلى حل دائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس وجود دولتين"، أقرها مجلس الأمن في قراره 1515 (2003). وحثت اللجنة اللجنة الرباعية والمجتمع الدولي على مساعدة الطرفين في الوفاء بما عليهما من واجبات بمقتضى الخطة، وخاصة في ما يتعلق بمسائل الأمن وتجميد النشاط الاستيطاني.

وترى اللجنة أن خريطة الطريق تشمل تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين، وفقا لقرارات مجلس الأمن 242 (1967) و 338 (1973) و 1397 (2002) و 1515 (2003)، ومبدأ الحل الدائم على أساس دولتين استنادا إلى حدود عام 1967، وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وحق جميع دول المنطقة في العيش في أمن وسلام.

واعتمد وزراء الخارجية العرب في اجتماع عقدوه في آذار/مارس 2007 إعلان الرياض أقروا فيه مبادرة السلام العربية وشكلوا لجنة متابعة للترويج لها.

وأعربت اللجنة عن أملها بأن تؤدي الولاية التي أسندها الشعب الفلسطيني إلى المجلس التشريعي الفلسطيني عقب انتخابه في كانون الثاني/يناير 2006 إلى حدوث تطورات إيجابية في الأرض الفلسطينية المحتلة. غير أن الجهات المانحة الدولية قررت تجميد المساعدات المباشرة التي كانت تقدمها إلى السلطة الفلسطينية إلى أن تتقيد بالمبادئ الثلاثة التي حددتها اللجنة الرباعية وهي: الالتزام بمبادئ نبذ العنف والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود وقبول الاتفاقات والواجبات السابقة، لا سيما خريطة الطريق. وأدى تشديد إسرائيل سياسات الاحتلال التي تعتمدها وقرارُ الجهات المانحة الدولية الكبرى وقف مساعداتها المباشرة إلى إضعاف مؤسسات السلطة الوطنية. وتصاعدت حدة التوتر بين مختلف الفصائل الفلسطينية. وقد تمكنت المنظمات السياسية الفلسطينية من تحقيق الوحدة الوطنية عقب إبرام اتفاق مكة في آذار/مارس 2007 الذي ما لبث أن انهار بعيد ذلك. وفي حزيران/يونيه، تولت قوات حماس إدارة المؤسسات الفلسطينية في قطاع غزة. وشكل الرئيس محمود عباس حكومة برئاسة السيد سلام فياض (الذي عُين أيضا وزيرا للخارجية وللمالية). ودعت اللجنة القادة الفلسطينية وجميع الفلسطينيين إلى الالتفاف حول الرئيس عباس وإلى حل خلافاتهم السياسية سلميا.

وإن اللجنة، قلقاً منها إزاء الحالة السائدة في قطاع غزة، دعت إلى إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل أحداث حزيران/يونيه 2007. ورأت اللجنة أن وحدة الشعب الفلسطيني شرط لا بد منه للتوصل إلى حل قضية فلسطين بطريقة قابلة للاستمرار.

ورحبت اللجنة بانعقاد مؤتمر أنابوليس وبالإعلان المشترك الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2007 عن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت. واعتبرت المؤتمر خطوة محورية هامة لإجراء مفاوضات الوضع النهائي.

وقامت الجمعية العامة في قرارها 80/62 المؤرخ 10 كانون الأول/ديسمبر 2007 بإعادة تأكيد ولاية اللجنة.

العضوية وأعضاء المكتب

تتكون اللجنة، حاليا، من 22 دولة هي[1]:

أفغانستان وإندونيسيا وأوكرانيا وباكستان وبيلاروس وتركيا وتونس وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجنوب أفريقيا والسنغال وسيراليون وغيانا وغينيا وقبرص وكوبا ومالطة ومالي وماليزيا ومدغشقر وناميبيا ونيجيريا والهند.

ويشارك في أعمال اللجنة ما مجموعه 26 مراقبا، من بينهم مراقبون عن الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وبناء على قراري الجمعية العامة 3210 (د-29) و 3237 (د-29) الصادرين في عام 1974 وعلى قرار اتخذته اللجنة في عام 1976، دعيت منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها ممثل الشعب الفلسطيني والطرف الرئيسي في قضية فلسطين، إلى الاشتراك في مداولات اللجنة بصفة مراقب[2].

وفي 22 شباط/فبراير و 17 أيلول/سبتمبر 2007، انتخبت اللجنة أعضاء مكتبها على النحو التالي: الممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة، رئيسا؛ والممثل الدائم لأفغانستان لدى الأمم المتحدة والممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة، نائبين للرئيس؛ والممثل الدائم لمالطة لدى الأمم المتحدة، مقرراً.

شعبة حقوق الفلسطينيين

عقب إنشاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أقرت الجمعية العامة بضرورة توعية الرأي العام في جميع أنحاء العالم دعما لإعمال هذه الحقوق. ولذلك، طلبت إنشاء وحدة خاصة داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة معنية بحقوق الفلسطينيين لمساعدة اللجنة في عملها (القرار 40/32 باء المؤرخ 2 كانون الأول/ديسمبر 1977). وإن هذه الوحدة التي جرى تغيير اسمها في ما بعد لتصبح شعبة حقوق الفلسطينيين، تشكل جزءا من إدارة الشؤون السياسية في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وإن نطاق ولايتها التي تجدَّد سنويا وُسع عدة مرات على امتداد السنين. وتشمل مهام هذه الشعبة تنظيم اجتماعات دولية وتنفيذ برنامج خاص بإصدار المنشورات، وإنشاء وتطوير نظم

---

(1) كانت اللجنة، وقت إنشائها في عام 1975، تضم 20 عضوا.

(2) في 15 كانون الأول/ديسمبر 1988، اتخذت الجمعية العامة القرار 177/43 الذي قررت فيه أن يستعمل اسم "فلسطين" في منظومة الأمم المتحدة بدلا من "منظمة التحرير الفلسطينية" دون المساس بمركز المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية ووظائفها في منظومة الأمم المتحدة، وذلك طبقا لقرارات الأمم المتحدة وممارساتها ذات الصلة.

حاسوبي للمعلومات (UNISPAL) متاح على الإنترنت، وتنظيم برنامج تدريب سنوي لموظفي السلطة الفلسطينية. وقامت الجمعية العامة في قرارها 81/62 المؤرخ 10 كانون الأول/ديسمبر 2007 بتجديد ولاية الشعبة.

الاجتماعات والمؤتمرات الدولية

أسندت الجمعية العامة إلى شعبة حقوق الفلسطينيين مهمة تنظيم اجتماعات ومؤتمرات دولية في مناطق مختلفة بمشاركة جميع قطاعات المجتمع الدولي. وتنظَّم هذه الاجتماعات والمؤتمرات بغرض التشجيع على إجراء تحليلات ومناقشات بنـَّاءة لمختلف جوانب قضية فلسطين وحشد المساعدة والدعم الدوليين للشعب الفلسطيني.

وفي السنوات الأخيرة، ركز برنامج الاجتماعات والمؤتمرات الدولية على الدفاع عن ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وتوفير الدعم للعملية السياسية وتشجيع الجهود الدولية، مثل خريطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية، لإيجاد تسوية سلمية للنزاع.

وبدأت اللجنة تعقد كل سنة تقريبا اعتبارا من عام 1993 ندوة عن تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني، وذلك إما في أوروبا أو الشرق الأوسط، تتناول جوانب مختلفة من التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للفلسطينيين الذين يعيشون في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وتتوافر معلومات إضافية عن مختلف الأنشطة التي ترعاها اللجنة على الموقع التالي على الإنترنت: http://www.un.org/depts/dpa/ngo/calendar.htm. وتتوافر على موقع UNISPAL تقارير عن وقائع الاجتماعات والمؤتمرات والندوات المذكورة أعلاه، كما يمكن الحصول عليها في نُسخ مطبوعة من شعبة حقوق الفلسطينيين.

التعاون مع المجتمع المدني

استنادا إلى برنامج التعاون مع المجتمع المدني الذي وضعته اللجنة، الذي بدأ إبان التحضير للمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الذي عقد في جنيف في عام 1983، طلبت الجمعية العامة من الشعبة تكثيف اتصالاتها بالمنظمات غير الحكومية وعقد اجتماعات للمنظمات غير الحكومية في مختلف المناطق من أجل زيادة الوعي بالحقائق المتصلة بقضية فلسطين، وهو طلب يتجدد سنويا. وتدعى منظمات المجتمع المدني لحضور جميع الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي ترعاها اللجنة.

وبينما تشجع اللجنة منظمات المجتمع المدني على التعاون والتنسيق وإقامة شبكة علاقات في ما بينها، تجري الشعبة اتصالات مع هيئات التنسيق الوطنية والإقليمية والدولية وتجري دوريا مشاورات

مع مختلف المنظمات بشأن سبل تعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني. وفي بعض الأحيان، يشارك ممثلون عن اللجنة أو موظفون في الشعبة في الأنشطة التي تضطلع بها هذه المنظمات.

وتواصل اللجنة توسيع نطاق اتصالاتها مع البرلمانات الوطنية والإقليمية والمنظمات المشتركة بين البرلمانات، وتدعو البرلمانيين إلى التحدث في اجتماعاتها.

البحث والرصد والمنشورات ونظام UNISPAL

طُلب إلى الشعبة رصد التطورات ذات الصلة بقضية فلسطين. وتعتبر اللجنة أن عمليات جمع المعلومات ونشرها التي تقوم بها الشعبة تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للمساعي التي تبذلها للإسهام بشكل بنّاء في عملية السلام، دعما للجهود المبذولة للتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة لقضية فلسطين.

ويشمل برنامج عمل الشعبة المتعلق بالمنشورات إعداد نشرات شهرية عما يُضطلع به من أنشطة دولية ذات صلة بقضية فلسطين؛ وملفات إعلامية شهرية متسلسلة زمنيا؛ ونشرات دورية عن التطورات التي تشهدها جهود السلام في الشرق الأوسط؛ ونشرات خاصة عن الاحتفال السنوي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

ونشرت الشعبة عددا من الدراسات عن الجوانب القانونية والسياسية والاقتصادية لقضية فلسطين.

واستجابة لطلب الجمعية العامة الوارد في قرارها 74/46 باء، المؤرخ 11 كانون الأول/ديسمبر 1991 والقرارات التي اتخذت سنويا بعد ذلك، أنشأت الشعبة نظام UNISPAL لكي تُجمَع فيه بصيغة إلكترونية جميعُ وثائق الأمم المتحدة المهمة المتصلة بالنزاع العربي - الإسرائيلي وقضية فلسطين بنصها الكامل. وهذه الوثائق متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: http://unispal.un.org. كما تتولى الشعبة شؤون موقع "Question of Palestine" على العنوان التالي: http://www.un.org/Depts/dpa/qpal.

برنامج التدريب المخصص لموظفي السلطة الفلسطينية

بدأت الشعبة منذ عام 1996 بتنفيذ برنامج تدريب سنوي مخصص لموظفي السلطة الفلسطينية وذلك بناء على طلب اللجنة وعلى المهمة التي أسندتها إليها لاحقا الجمعية العامة. وينفذ البرنامج في مقر الأمم المتحدة بالتعاون مع بعثة المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة، وذلك في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر من كل سنة، بالتزامن مع الدورات السنوية للجمعية العامة. ويهدف هذا البرنامج إلى مساعدة هؤلاء الموظفين في التعرف على عمل الأمم المتحدة بمختلف جوانبه.

اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

عملا بقرار الجمعية العامة 40/32 باء المؤرخ 2 كانون الأول/ديسمبر 1977، يُحتفل سنويا باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ويوافق هذا اليوم ذكرى اتخاذ الجمعية العامة القرار 181 (د-2)، في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947، وهو القرار الذي نص على تقسيم فلسطين إلى دولتين. وينظم هذا الاحتفال في مقر الأمم المتحدة وفي مكتبي الأمم المتحدة في جنيف وفيينا وفي أماكن أخرى، ويشمل عقد اجتماعات رسمية يقوم فيها مسؤولون رفيعو المستوى في الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وممثلون عن الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية بالإدلاء ببيانات عن قضية فلسطين. وفي أماكن أخرى، تنظم هيئات حكومية ومنظمات غير حكومية أنشطة مختلفة بالتعاون مع مراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة في أنحاء العالم.